المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

تقرير عن أعمال الدورة الاستثنائية - عن بعد-
لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي

يوم 9 سبتمبر 2020

عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دورة استثنائية - عن بعد- لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي يوم الأربعاء9 سبتمبر 2020، حول موضوع "المعالم والمواقع التاريخية والأثرية في البلدان العربية والمخاطر التي تهدّدها"،بمشاركة السيّدات والسّادة المسؤولين عن قطاعات التراث الأثريّ في تسع عشرة (19) دولة عربيّة، إلى جانب مُمثلي المنظّمات والهيئات الدوليّة والإقليميّة ذات العلاقة، ومنها اليونسكو والمركز الإقليمي للتراث العالمي بمملكة البحرين، وإيكروم الشّارقة....كما شارك في هذه الدّورة معالي المهندس أحمد الصبيح، الأمين العام لمنظمة المدن العربية وعدد من الخبراء الدوليّين.

افتتح أعمال المؤتمر معالي الدكتور محمد ولد أعمر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بكلمة رحّب فيها بالمشاركين مؤكّدا على أهمّية العناية بالموروث الثقافي لما له من قيمة حضارية وضرورة تثمينه وتوظيفه في التنمية. ودعا إلى العمل على وضع آليةِ عملِ فعالة لتقديمِ الدّعمِ العاجلِ للدُّولِ المنكوبةِ جرّاءَ الحوادثِ والجوائحِ الأخيرةِ التي جدّت بها، لمُساعدتِها على إعادةِ بناءِ ما تضرّرَ فيها من منشآتٍ ثقافيّةٍ ومُدنٍ ومعالمَ تاريخيّةٍ ومواقعَ أثريّةٍ، طالبا من جميع المنظّماتِ الدوليّةِ والإقليميّةِ ذاتِ العلاقة، مُساندةِ كلّ مبادرةٍ في هذا الخُصوص.

وإثر الكلمات الافتتاحية، تولّى ممثلو الدّول التي تعرّضت في الفترة الأخيرة إلى أوضاع استثنائية كان لها تأثيرا مباشرا على سلامة المواقع الأثرية والمعالم والمدن التاريخية والمنشآت الثقافية تقديم عروض وتقارير حول الخسائر التي مُني بها التراث في بلدانهم.

وفي البداية، قدّم المهندس سركيس الخوري، المدير العام لمديرية الآثار بوزارة الثقافة بالجمهورية اللبنانية ورقة حول الأضرار الجسيمة التي خلّفها انفجار مرفأ بيروت،المُصنّف كرابع أقوى انفجار في التاريخ، والذي تسبّب في تدمير عدد من المباني التاريخية وصل عددها إلى حوالي 640 مبنى، إلى جانب عدد آخر أصبح مهدّدا

بالانهيار. وشملت هذه الأضرار المساكن والمتاحف وقاعات الفنون. كما بيّن المهندس سركيس الخوري في عرضه التدخلات العاجلة والجهود التي بذلتها الجهات الرسمية بالتّعاون مع المنظمات الإقليمية لإنقاذ التراث العمراني في بيروت.

ومن جهته، أكّد الدكتور أحمد بن الطايع، رئيس الهيئة العامة للآثار بالجمهورية اليمنية، في مداخلته، تعرُّض التراث الحضاري،خلال السنوات الماضية وخاصة منذ 2011 إلى الإهمال والتّهديم والسرقة، خاصة أمام ما تعيشه اليمن من صراعات وحروب داخلية، إضافة إلى العوامل المناخية الأخيرة المتمثلة في الفيضانات التي اجتاحت عددا من المدن التاريخية المتاخمة لمجاري الأودية وألحقت أضرار كبيرة بالمتاحف، كمتحف سيئون بحضرموت ومتحف مدينة عدن وغيرها، وتسبّبت في تجريف عديد المواقع الأثرية.

واعتبر الدكتور إياد كاظم مدير عام التراث بوزارة الثقافة، أن العراق احتلت الصدارة في تعرّض تراثها الثقافي للتّدمير،لاسيما المدن التاريخية خاصّة في مناطق التماس العسكري جرّاء الحروب، بدءا من الحرب العراقية - الإيرانية، واستفحال الأمر بعد ذلك، نتيجة استهداف التنظيمات الإرهابية لمواقع التراث الأثري وتدمير الأبنية والمساجد والمزارات والكنائس، وسرقة الكتب والمخطوطات وتهريبها إلى الخارج وبيعها، والاستفادة من عائداتها لتمويل العمليات الإرهابية. كما استعرض الجهود التي تبذلها دولته بالتعاون مع المجتمع المدني لإنقاذ هذا الإرث الإنساني العريق من خلال تشكيل فرق وطنية لمسح وتوثيق الأضرار وإعادة إحيائه بالتّعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

وبدوره، أبرز الدكتور محمد الفلوس، رئيس مصلحة الآثار بدولة ليبيا، أهمّ العوامل التي تُشكّل خطرا على التراث الأثري في ليبيا ومنها العوامل الطبيعيّة كالغطاء النباتي، وزحف الرمال، والأمطار والسيول، ومياه البحر وتأثيراتها على المواقع والمعالم الأثرية، إضافة إلى الحرائق،والسرقة والنهب والتخريب المتعمّد، نتيجة للأوضاع الأمنية الاستثنائية التي تعيشها دولة ليبيا. كما استعرض جهود مصلحة الآثار في حماية بعض المواقع المتضرّرة والتي تمثل أهمّها في تأمين المتاحف وتحصينها وحماية القطع الأثريّة والفنيّة التي تحويها، ومسح المواقع وتوثيق محتوياتها باستخدام التقنيات الحديثة. أمّا فيما يخصّ الجهود المبذولة لإخراج المواقع الليبية من لائحة التراث العالمي المهدّد بالخطر، فقد تمّ تشكيل "لجنة التراث العالمي" و"لجنة إدارة تنفيذ إستراتيجية الحفاظ والصون لمواقع التراث العالمي الخمس"، للعمل على وضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الغاية.

وفي العرض الذي تولّت تقديمه الدكتورة شادية طوقان، مديرة المركز العربي للتراث العالمي بمملكة البحرين حول حالة صون الممتلكات الثقافية والطبيعية المصنفة على قائمة التراث العالمي المهدّد بالخطر في البلدان

العربية التي تمرّ بأوضاع خاصّة،بيّنت تسجيل ارتفاع في عدد هذا الصّنف من المواقع بسبب ظهور النزاعات المسلحة في بعض البلدان العربية،إضافة إلى العوامل المناخية والتّخريب المتعمّد،ليصل الأمر إلى تدمير عدد التاريخية كحلب في سوريا، وصنعاء باليمن، والحضر في العراق.. واختصرت الدكتورة شادية طوقان أهمّ التّهديدات التي تتعرّض لها هذه الممتلكات الثقافية المصنّفة في الآتي:

- الصّراعات والتوتّرات السياسية،
- ضعف نظم الإدارة ونقص الموارد الفنية والمالية،
- التنمية العمرانية غير المنتظمة وضغط السياحة،
- عدم توافق الأطر القانونية مع متطلبات الصون والحماية،
- التغيّر المناخي والكوارث الطبيعية.....

كما تقدّمت الدكتورة شادية طوقان بجملة من المقترحات للتصدّي لهذه التّهديدات وهي:

1- التّخطيط المراعي للقيمة التاريخية والثقافية للمواقع حسب تصنيفها،
2- تعزيز إدارة المواقع،
3- إتباع سبل درء المخاطر وإدارتها والاستعداد المسبق لها،
4- تقييم الأثر المنهجي للمخاطر حسب المسبّبات والأسباب،
5- الالتزام بالقوانين الدولية والتوصيات العملية حسب اتفاقية عام 1972 لليونسكو،
6- مراعاة التوصيات الدولية للحفاظ على المواقع الأثرية في عمليات إعادة الإعمار،
7- التّخطيط المناسب لإعادة إحياء المدن التاريخيّة والتراث الحضري ليشمل الحفاظ على النسيج العمراني لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي مواكبة لتأثيرات الفيضانات الأخيرة التي اجتاحت عدّة مدن في جمهورية السودان، تدخّلت الدكتورة إجلال الملك، مديرة إدارة الصون والحفاظ في جمهورية السّودان، وبيّنت في العرض الذي قدّمته حجم الأضرار التي لحقت بالسكان والمباني، لاسيما المعالم التاريخية مثل الحمامات الملكية في مدينة مروي. كما عرضت أهم الجهود المحلية المبذولة في محاولة إنقاذ هذه المعالم.

وبعد استيفاء العروض، تمّ فتح باب النقاش أمام المشاركين الذين أجمعوا في تدخّلاتهم على ضرورة تضافر الجهود والتنسيق بين جميع الجهات المعنية،من هيئات رسمية ومنظمات دولية وجمعيات أهلية، والاستفادة من تجارب وخبرات المنظمات والمراكز الإقليمية المتخصّصة، إلى جانب الإشراك الفعلي للمجتمع المدني واعتماد

خطط حماية من الكوارث الطبيعية خاصّة. هذا بالإضافة إلى الإسراع في إيجاد آلية ترتكز على التكوين والتأطير وبناء القدرات العربية المتخصّصة في مجال حماية الآثار والتراث غير المادي، مُعتبرين هذا المؤتمر فرصة للنظر في سبل المعالجة الفعلية لقضايا التراث الثقافي بمختلف مُكوّناته في حالات الطّوارئ، من خلال البدء بوضع خطة إنقاذ عاجلة للتراث الأثري في البلدان العربية التي تعيش الآن أوضاعا استثنائية.

وقد أفضى هذا النقاش إلى اقتراح التوصيات التالية:

1- دعوة المنظّمات الدوليّة والإقليميّة والمؤسّسات ذات العلاقة بالتراث إلى ضرورة التّنسيق فيما بينها من أجل حصر الأضرار وتحديد أولويّات التدخّل.
2- تأسيس فريق عمل مُصغّر للتّنسيق وتجنّب الازدواجية في التدخّل.
3- الإسراع بتكليف لجنة فنيّة، تحت مظلة الألكسو وبمشاركة المسؤولين عن قطاعات التراث الأثري في البلدان العربيّة المُتضرّرة ومُمثّلي المنظّمات المُتخصّصة، من أجل وضع خطّة عمليّة طارئة لإنقاذ ما يُمكن إنقاذه من المعالم والمواقع المُتضرّرة.
4- وضع خطّة استشرافيّة للتحسّب للأزمات والكوارث قبل حدوثها.
5- تجديد الدّراسات الخاصة بالتغيّرات المناخية وتأثيرها على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية المتاخمة لمجاري المياه.
6- الاستمرار في تنفيذ برامج التّدريب وبناء القدرات العربيّة، وتكوين فرق إنقاذ وطنية مُتخصّصة وإعدادها للتدخّل السّريع في حالات الطّوارئ.
7- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى العمل على مراجعة ودمج وتنقيح القوانين والتّشريعات الوطنية في مجال حماية التراث الثقافي في جميع البلدان العربية حتى تتماشى مع القوانين الدولية.